وقفة

عبدالنبي الشعلة

حلم الوحدة... أم واقع التعددية؟

في تزامن لافت لا يخلو من الدلالات والعبر، فقد انهار في تونس حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي بشكل مأساوي خاطف، في الوقت الذي حسم فيه أمر انفصال جنوب السودان عن شماله بكل سلاسة ويسر واستكانة، ليبرز الحدثان معاً كأول خطوة على طريق مرحلة مرتقبة من الحراك السياسي الساخن المأزوم في العالم العربي، وكأكبر وأوضح شاهد على أن النظام العربي برمته أصبح يجتاز الآن فترة عصيبة لامتحان عسير.

ومقارنة بالأحداث الداخلية لتونس وأهميتها وأبعادها، فإن انفصال جنوب السودان هو من دون شك تطور أعمق وأخطر وأكثر حساسية، ويمس جوهر الوجود والهوية، ومع ذلك فقد مر علينا مرور الكرام من دون أن يحرك فينا ساكناً ومن دون أن يقلقنا أو يؤرقنا. فهل طغت أحداث تونس بعنفها وعنفوانها على مسألة انشطار السودان وانسلاخ جنوبه من حظيرة التراب العربي، أم أننا كنا مهيئين بالفعل لمثل هذا الحدث المدوِّي فلم يهزنا ولم يفاجئنا أو يداهمنا؟

الواضح من الحالة التي تمر بها الأمة العربية أن الوجدان العربي لم يتخلَّ عن حلم الوحدة العربية فحسب، بل إنه بلغ مرحلة متقدمة من الوعي أو اليأس واللامبالاة بالحفاظ على وحدة أراضي أي دولة عربية على حدة. إن ردود الفعل الفاترة، أو عدمها، من جانب الشارع العربي حيال ما حدث في السودان جاء كمؤشر قاطع على غيبوبة الشعوب العربية أو صحوتها من أحلامها وأوهامها بوحدة عربية من الخليج الى المحيط، ووصولها إلى مرتبة عالية من النضج بحيث بدأت تتعامل مع مثل هذه القضايا المصيرية بتعقل وروية ودون انفعال وانفلات وتشنج.

لقد كانت الوحدة العربية حلما يداعب مخيلة الشعوب العربية ولا يفارق وجدانها، يؤججه استنفار صاخب واستنهاض رومانسي ضاج، وعاشت هذه الشعوب لعقود او قرون طويلة منقادة وراء سراب وهمي كلما اقتربت منه ابتعد عنها، وظلت مخدرة ومحقونة بجرعات من مفهوم مغلوط ومشوه ونظرية تفتقد إلى الأسس الصحيحة وترتكز على مبادئ قريبة من تخوم العنصرية بنيت على قراءة سطحية لذكريات الماضي التليد بدلاً من المستقبل الواعد المنظور. ويبدو أن الشعوب العربية أدركت في نهاية المطاف بأنها في حقيقة الأمر لم تعش يوماً واحداً في تاريخها حالة من الوحدة فيما بينها مقامة على أسس قومية، بل إنها عاشت في أحسن الظروف في إطار وحدة مبنية على معتقد ديني في كيان ضم شعوباً تنتمي إلى أجناس وأعراق وقوميات مختلفة.

لقد اختفت فعلياً الوحدة العربية كمفردات من قاموس لغتنا الجميلة، وحتى الرئيس الليبي معمر القذافي، الذي كان حتى عهد قريب مسكوناً بهاجس هذه الوحدة ومشغولاً بهمها، لم يعد يتغنى الآن بمواويلها بل بات من دون شك منشغلاً بالحفاظ على وحدة اراضي بلاده.

ومن المفارقات المحزنة والمضحكة في آن واحد، أن التصويت على انفصال جنوب السودان جاء قبل أيام قليلة من الذكرى الثالثة والخمسين لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة وتوقيع الرئيسين الراحلين جمال عبدالناصر وشكري القوتلي على وثيقة الوحدة بين مصر وسوريا في الأول من فبراير 1958، ولقد كانت تلك التجربة – قصيرة العمر– هي المحاولة الوحيدة الملموسة واليتيمة في تاريخ الأمة العربية لتحقيق وحدة بين قطرين عربيين على أساس قومي، ومع ذلك فإن الشعوب العربية قد نسيت ذلك اليوم أو تناست تاريخه وانمحى أثر ذلك الحدث من ذاكرتها، كما أن الشعوب العربية لم تبادر إلى إقامة سرادق العزاء أو مجالس التأبين على وفاتها عندما قام الضابط السوري عبدالكريم النحلاوي بتدبير انقلاب 28 سبتمبر 1961، الذي قضى من خلاله على تلك الوحدة المترنحة وأعلن انفصالاً لا رجعة فيه بين سوريا ومصر، بل إن الكثير منا فرح في الواقع وهلل وكبر لذلك التحول التاريخي المتوقع.

ولنعدْ إلى السودان، فعلى مدى أكثر من خمسة آلاف سنة كانت مصر والسودان بلدا واحدا، وقد ثبّت وحدتهما مؤسس مصر الحديثة محمد علي باشا، و حتى آخر يوم من حكمه كان الملك فاروق، رحمه الله، ملك مصر والسودان التي كانت أكبر مملكة في أفريقيا والعالم العربي والإسلامي. وكان السودانيون جميعاً يدينون بالولاء للقاهرة ويكنون محبة خاصة قريبة من التقديس لمليكهم المصري. ورغم بعض حالات الاهتزاز فقد بقي الوضع على ما كان عليه حتى قيام الثورة في مصر وتولي ضباط الجيش المصري قيادة الدولة. وفي السنة الرابعة من قيام الثورة قبلت مصر باستفتاء السودانيين على الانفصال أو استمرار الوحدة، وبعد الزيارة التي قام بها للخرطوم وجوبا الصاغ صلاح سالم أحد أشهر الضباط الأحرار وأحد أبرز أعضاء مجلس قيادة الثورة إنفصلت السودان عن مصر، ولايزال اسم صلاح سالم يطلق على أحد الشوارع الهامة في القاهرة.

لقد بدأ التصويت على انفصال جنوب السودان في التاسع من شهر يناير الجاري وأسفرت نتائجه حتى الآن عن تصويت 90 % من الجنوبيين لصالح الانفصال، وكانت تلك الخطوة نهاية مسار دام 6 سنوات بدأ من العام 2005 عندما تم توقيع اتفاقية السلام الشاملة بين الحكومة المركزية وقادة الجنوب. فماذا عمل العرب لمساعدة السودان على الاحتفاظ بسيادته ووحدة أراضيه؟ في الواقع لم يقم أحد من قادة العرب وساستهم حتى بزيارة جنوب السودان في تلك الفترة المتأخرة على الأقل، ولم يبادر أحد منهم بمحاولة تطمين وإقناع أو إغراء وترغيب الجنوبيين بالبقاء في حظيرة الوطن الواحد.

لقد تركنا السودانيين في الشمال وحيدين يواجهون الضغوط والتهديدات ويقارعون الترهيب والابتزاز، وتركنا جنوبه ساحة مفتوحة لغيرنا، وتعاملنا مع هذه القضية المصيرية بكل إهمال واستخفاف مع إدراكنا التام بأن انفصال الجنوب قد يكون بداية الدرب لانفصال إقليم دارفور وحلقة في سلسلة متوقعة من تطورات مماثلة في دول عربية أخرى تأتي على رأسها الصومال واليمن على سبيل المثال لا الحصر.

فهل نلوم السودانيين في الجنوب عندما صوتوا لصالح الانفصال؟ وهل استغربنا عندما لوح الأكراد في شمال العراق بالانفصال؟ وهل سنفاجأ عندما ينقسم اليمن الى جنوبيين وشماليين وحوثيين، والمصريين الى مسلمين وأقباط؟ وهل سنندهش عندما ينسلخ الأمازيغ في دولة خاصة بهم في غرب الوطن العربي؟ عندها سنبقى متفرجين، ولن نواجه الحقيقة أو نتحمل المسؤولية، وسنواسي أنفسنا ونغالطها كعادتنا دائماً، ونوعز كل ذلك إلى أيدٍ عابثة ومؤامرات خارجية ودسائس خفية وتواطؤ وتدخلات من جانب أعدائنا، وما أكثرهم!!!

لكن الحقيقة التي لا يمكن توريتها أو إنكارها، هي أننا وحدنا المسؤولون والملومون عن كل تلك الاختراقات والانهيارات. ولنتذكر بأن السودانيين في الجنوب وغيرهم من المهمشين في العالم العربي كانوا قد رفعوا أصواتهم عالياً حتى بُحت، مطالبين بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والحقوق في التنمية. وعلينا أن نعترف بأن التهميش والإقصاء لأي من مكونات المجتمع هي آفة الانفصال، وهي منبع التذمر واليأس والأزمات ومنبت التطرف والعنف، وإن الإحساس بالظلم والتفرقة تتحول الى قوى دافعة للتفتيت وطاردة للوحدة الوطنية. علينا أن ندرك أن الأمن والعدل والمساواة تعزز الانتماء وترسخ الولاء للوطن، وأن العدالة الاجتماعية والتنمية واحترام الهوية والخصوصيات القومية والثقافية والدينية والمذهبية لكل مكونات المجتمع هي اهم ركائز الوحدة الوطنية، وأن التنوع الثقافي والقومي والفكري والديني والمذهبي هو قوة للوطن ودعم لوحدته وتكاتفه، وان الأوطان ووحدتها لا تبنى أو تدوم على القمع والعنف والقتل والتنكيل والإرهاب.

وعلى الرغم من بعض التحفظات والمآخذ المحسوبة على النظام الحاكم الآن في العراق، إلا إنه أثبت عملياً ومن دون شك بأن الإعتراف بحقوق الأقليات والفئات المهمشة لا تشكل تهديداً لوحدة وسلامة الدول. وكما هو معروف فقد تعرض الأكراد في شمال العراق في ظل نظام البعث السابق لمحاولات وجرائم الإبادة العرقية بما في ذلك استخدام الغازات السامة ضدهم لمواجهة توجهاتهم الانفصالية آنذاك، لكن الحالة الكردية في العراق اختلفت اليوم، وأصبح الأكراد يتمتعون فيها باعتراف بهويتهم واحترام لخصوصياتهم، فاصبحوا نتيجة لذلك أقوى سند لوحدة العراق وسلامته. فعندما تأزمت الأوضاع في العراق بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة وبقيت البلاد بدون حكومة لمدة ثمانية أشهر، كان بإمكان الأكراد استغلال ذلك الوضع المواتي والاستفادة من الفراغ السياسي وحالة الانشطار والتشرذم في المجتمع العراقي وانغماس الأطراف السياسية العربية في معارك وخلافات وصراع على اقتسام المغانم وتوزيع المناصب والمواقع. لقد كان الأكراد مهيئين لاستغلال ذلك الظرف، فحكومة إقليم كردستان كانت منتخبة وتم تشكيلها في بداية العقد التاسع من القرن الماضي، ولديهم قوات نظامية مدربة واقتصاد قوي ناهٍ وحالة سياسية مستقرة وعلاقات دولية واسعة وغيرها من عناصر الثبات والإستقرار.

لكن الأكراد فعلوا نقيض ذلك، فقد قاموا بسعي مخلص وبذلوا جهوداً محسوسة للم الشمل وتقريب المواقف ووجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، وبشكل خاص قام رئيس وزراء إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني والرئيس جلال الطالباني بمساعٍ حثيثة ومبادرات مضنية لانقاذ الكيان العراقي ونجحا في ذلك.

خلاصة القول هو أن التعددية أصبحت اليوم أهم وأفضل من الوحدة.